

## المواد الاستهلاكية في تونس، مؤشرات العجز ودلائل التخبُّط السياسي

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطة والدولية

التي تُؤكد ما ورد سلفا:

1- موافقة صندوق النقد الدولي على بداية المفاوضات مع تونس حول الاقتراض، دون برنامج واضح أو توافق بين السلطة المالية والسياسية للدولة، والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.

2- تصريحات ممثل البنك الدولي في شمال افريقيا والعالم العربي، فريد بلحاج، حول الوضعية المالية لتونس، والتي تبدو تصريحات مُخالفة لمدلولات الأرقام، ومُوجَّهة لبث الظمأنينة فقط، حتى لا يتورط في بعض التأويلات التي تُعكّر المزاج العام.

3- صعوبة تغطية العجز الفادح في ميزانية 2022، والذي تعمَّق أكثر مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، حيث تحطمت كل توقعات الميزانية فيما يتعلق بسعر البترول، الذي تضاعف ثمنه قرابة الخمس مرات. للإشارة، فإن توقعات واضعي ميزانية 2022 للدولة التونسية، لم تتجاوز حاجز 70 دولار للبرميل {خام برنت}. هذا دون أن نتفاوض على ارتفاع أسعار مُشتقات البترول، أو تلك المواد التي تستعمل مُشتقات البترول للإنتاج والتصنيع.

4- فشل مشروع رئيس الدولة حول الصلح الجزائري لحد الآن، حيث لم يقع تداول تفاصيله بين الفاعلين الاقتصاديين والقانونيين، ودراسة ما يمكن أن يُوفره للدولة من عائدات مالية. بل أن أكثر المُتفائلين، توقع له كل الفشل.

لزالت المواد الاستهلاكية الأساسية في تونس، بعيدة على مُتناول المستهلكين، سواء لندرتها أو اختفائها تماما من السوق. يأتي ذلك، في ظل أزمة مالية تُطوّق كل إمكانيات توفير الموارد المالية للدولة، والتصرف في أزمات الاقتصاد الوطني. للإشارة، شهدت سنة 2022 ارتفاعا ملحوظا في مؤشر الأسعار في مقابل تراجع المقدرة الشرائية. هذا، ولإزالة تعاطي الدولة مع مسألة توفير المواد الأساسية، وضخ الاحتياطي الذي يبسُد العجز الذي نخاله لن يكون مُؤقتا، يُراوح مدار المُزايدات السياسية، وإعلان الحروب الوهمية، ومُحاربة طواحين رياح الأزمة المُتراكمة.

نستدل على ذلك من خلال الزيارة الليلية التي أداها رئيس الدولة، في الليلة الفاصلة بين 5 و6 مارس 2022، إلى مقر وزارة الداخلية، ليُعلن ما أسماه "النفير العام" بعد أن حدّد ساعة الصفر. هذا الرقم الذي يتكرر كثيرا في ميزان الاستهلاك والإنتاج والتصدير والمُبادلات التجارية للدولة. ففي الوقت الذي ينفرد فيه رئيس الدولة بالتسيير اليومي للشأن العام، دون أية رُؤية واضحة أو برنامج يقيك به عُموض تصوراتهِ للسياسة والاقتصاد، تتزايد مؤشرات الانفجار الاجتماعي الذي يتفدّى من العجز المالي وارتفاع تكلفة العيش، ولا يبدو أننا مُقبلون على تغيرات في الأفق سواء فيما يهم الاقتصاد أو السياسة. في هذا الإطار، نقف على مجموعة من النقاط

على هذه التقديرات والمؤشرات، تعود دائرة "الالتزام" التي تعود رئيس الدولة تأميمها لنفسه، وتوظيف فائض خطاب ليلي، ليكتف العجز في المواد الاستهلاكية في مجموعة مُحْتَرِينَ، أو تُجارِ جُملة، لاننكر استثمار بعضهم في الأزمات بمختلف تجلياتها، لكن ذلك لا ينفى دور الدولة في توفير كل إمكانيات العجز. حيث لم تستثمر الى حد الآن في إمكانات توفير الموارد المالية، والاهتمام بمسالك الإنتاج والتوزيع، خاصة مع اقتراب شهر الاستهلاك العائلي بامتياز {شهر رمضان}، الذي لن تُفيد فيه الرؤية ولا الاستئناس بالحساب لتجاوز العجز المُعمم، الا متى توافقت حسابات الدولة مع رؤية سياسية واضحة.